البناء
السنة السابعة / الثلاثاء / 29 أيلول 2015 / العدد 1894
Seventh year / Tuesday / 29 September 2015 / Issue No. 1894

نظريان يُصدر قراراً باستبدال قوارير الغاز

صدر عن وزير الطاقة والمياه آرتور نظاريان قراراً قضى باستبدال قوارير الغاز المعدنية (بوتان/بروبان) الموجودة في السوق المحلي تحت الرقم 175 تاريخ 2015/09/15 (المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 39 تاريخ 2015/9/24) وذلك بناء على توصية اللجنة النيابية التي وضعت حلاً متكاملاً لموضوع قوارير الغاز المنزلي وبعد موافقة مجلس شورى الدولة، واستناداً إلى الصلاحيات المناطة بوزارة الطاقة والمياه بموجب النصوص القانونية المرعية الإجراء.

وفي التفاصيل أنه إزاء العديد من الشكاوى التي سبق وتلقتها وزارة الطاقة والمياه، والمديرية العامة للدفاع المدني، وبعض الإدارات العامة عن وجود قوارير غاز معدنية في حالة سيئة مهترئة تضرّ بالسلامة العامة وتلحق ضرراً بالممتلكات العامة والخاصة، قامت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية برئاسة النائب جوزف معلوف بعقد اجتماعات عدة، استغرقت أكثر من سنة، وبعد أن تأكدت من صعوبة إدارة ورقابة عملية صيانة قوارير الغاز المنزلية الموجودة في السوق المحلي، بالإضافة إلى التفاوت في تقدير كلفة الصيانة الدورية اللازمة لها وفقاً لمعايير علمية وموضوعية، وعدم إمكانية تَتَبُّع كلّ القوارير الموجودة في البلد.

وقد شارك في اجتماعات اللجنة النيابية جميع الجهات المعنية.

وإزاء كل ما تقدم، صدرت عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه برئاسة النائب محمد قباني توصية، تضمنت ما يلي:

– استبدال كلّ القوارير الموجودة في السوق المحلي المقدر عددها بحوالى أربعة ملايين قارورة خلال مهلة عشر سنوات.

– فرض زيادة على سعر قارورة الغاز بمقدار 1000 ليرة لبنانية فقط لا غير يتم إدخالها في جدول تركيب الأسعار لكلّ قارورة تحتوي على عشرة كيلو غرام من الغاز (أو ما يوازي 100 ليرة لبنانية عن كل كيلو غرام).

وفي هذا الصدد، أوضحت وزارة الطاقة «أنّ المواطن لن يدفع ثمن القارورة الجديدة الفارغة دفعة واحدة عند استلامها، إنما يدفع فقط ثمن القارورة المعبأة والذي يشمل بدل الاستبدال المحدّد ب 1000 ليرة لبنانية لكلّ قارورة سعة 10 كيلوغرام وفقاً للتسعيرة الأسبوعية التي تصدر عن الوزارة لمادة الغاز السائل. وتُتلف جميع القوارير القديمة المستبدلة، ويخصّص جزء من حصيلة بيعها كخردة لتغطية كلفة ومراقبة عمليتي الاستبدال والتلف، ويخصَّص الفائض منها لشراء قوارير جديدة وذلك لتسريع عملية الاستبدال، على أن يُحدّد ثمن بيع قوارير الغاز الجديدة والقديمة المتلفة حسب نشرة الأسعار العالمية في بورصة لندن».

اعتصامٌ أمام مركز ضمان طرابلس احتجاجاً على تأخر المعاملات

نفذ عدد من ممثلي هيئات المجتمع المدني نفذوا اعتصاماً تحذيرياً أمام مركز الضمان الاجتماعي في طرابلس، رافعين اللافتات المنددّة «بتقاعس المسؤولين في الضمان عن إنجاز معاملات المضمونين التي مرّ على تقديمها أكثر من ثلاث سنوات».

وأكد المعتصمون أنه «لا يجوز بعد اليوم استباحة كرامات الناس ولا يجوز أن يكون هناك موظف واحد يعهد إليه في تسلم معاملات أكثر من أربعين ألف مضمون في غرفة لا تتجاوز مساحتها العشرة أمتار مربعة، تضم يومياً أكثر من ثمانين شخصاً».

ندوة حول الحلول المطروحة لإنتاج الطاقة في الشمال

عُقدت في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس، ندوة بعنوان «الحلول المطروحة في إنتاج الطاقة في طرابلس وشمال لبنان»، حاضر فيها المستشار السابق للشركة السعودية للكهرباء المهندس الخبير وليد كبارة في حضور عدد من الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والأهلية وحشد من المهتمين.

وتحدث كبارة، فأشار إلى أنّ «منطقة الشمال عموما ومدينة طرابلس خصوصا، كانت ولا تزال تعاني من أزمة تقنين قاسية، بدأت منذ أواخر التسعينيات من القرن الفائت، وانعكست هذه الأزمة سلباً على طرابلس، فدفعت ثمنها بشكل مباشر من اقتصادها وإنتاجها وبيئتها وتنميتها»، عارضاً سلسلة حلول تتعلق بتوليد الطاقة وتوزيعها في طرابلس، وأبرزها «عبر شركات خاصة محلية، حيث يمكن أن تعتمد المدينة على إنتاج الطاقة محلياً عبر محطات توليد تعمل على الغاز السائل يكون صديقاً للبيئة، وفي إطار شركات محلية خاصة تتولى عملية التوليد والتوزيع والجباية»، متناولاً «حلولاً أخرى تتعلق بمزارع من الطاقة الشمسية والأبراج الهوائية وعبر السدود المائية، وخصوصاً في فصل الشتاء كحلول مستدامة وصديقة للبيئة العامة وحسب المعايير الدولية».

وقال: «تساؤلات كثيرة يطرحها المواطن اليوم، خصوصا الطرابلسي، ولفت إلى أنّ «موضوع إنتاج الطاقة الكهربائية محليا، يجري تداوله اليوم من قبل عدة جهات سياسية وغير سياسية، ولعل ما طرحه الرئيس نجيب ميقاتي والنائب محمد الصفدي اللذين أعلنا عن إنشاء شركة «نور الفيحاء»، يدخل ضمن هذا الإطار لحلّ الأزمة الكهربائية المزمنة».

وشدّد على «ضرورة التوعية للمواطنين من أجل الحفاظ على مصادر الإنتاج، وحثّ المسؤولين المعنيين من أجل المعالجة الفورية لهذه الأزمة، عبر إيجاد مصادر إنتاج محلية صديقة للبيئة وبأقلّ كلفة ممكنة بشكل لا ترهق ميزانيات المواطنين، خصوصا بعدما بلغ التقنين القاسي والظالم مداه بشكل لم يعد من الممكن السكوت عنه».

بدء ترميم السوق القديم في بعلبك

باشرت بلدية بعلبك بترميم السوق التجاري القديم الذي يربط شارعي رأس العين ـ السراي، بمسافة 80 متراً والذي لم يطرأ عليه أي تعديلات منذ العام 1940 وقامت البلدية بإزالة التجاوزات على الأرصفة وفوق الطريق الداخلية، تمهيداً للبدء بتنفيذ تغطية حديثة وأسقف جديدة.

واعتبر رئيس بلدية بعلبك حمد حسن أنّ «الخطوة تأتي بهدف الحفاظ على الطابع التراثي والأثري للمدينة»، مؤكداً «أهمية الخطوة بما يليق بالمدينة وأصحاب المحال والحرف الذين أبدوا تجاوباً مع الخطة الممولة من بلدية بعلبك لتنفيذ الخطة الجديدة، على أن تبدأ المرحلة الثانية التي تشمل أرصفة وبنى تحتية وإضاءة على الطاقة الشمسية لاحقاً».

ولاقت الخطوة ارتياحا لدى التجار وهي تمهيد للبدء بتنفيذ الخطة الثانية في سوق القصّابين الموازي لسوق الخضار، الذي سيجري تمويله من الأمم المتحدة Undp.

إطلاق سوق السمك في العبدة بعد تأهيله

رعى محافظ عكار المحامي عماد لبكي حفل إطلاق العمل في سوق السمك العام في ببنين ـ العبدة في عكار، بعد ترميمه بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية «USAID»، وإشراف مكتب التنمية المحلية في محافظة عكار «LDO».

استُهل الاحتفال بجولة في سوق السمك للاطلاع على أعمال الترميم، والتوقف عند وضع السوق الحالي بعد إعادة تأهيله.

ثم انتقل الحضور إلى المبنى الجديد لسوق السمك، حيث ألقى محافظ عكار كلمة، أطلق فيها إعادة تشغيل سوق السمك لافتاً إلى أنّ «هذا التعاون هو الثالث مع مكتب المبادرات الانتقالية الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، شاكراً «مكتب المبادرات الانتقالية الممثل بالسيد شادي نشابة، على جهودهم المبذولة في عكار، من خلال تمويل مشاريع تنموية لمصلحة محافظة عكار وأهلها»، مشيراً إلى «تعاون جديد مع مكتب OTI من أجل إعادة تأهيل مركز نفوس العبدة، سيعلن عنه قريباً».

وائتمن لبكي رئيس الجمعية التعاونية لصيادي السمك في العبدة ـ ببنين عبد الرزاق حافظة على السوق، وحمّله «مسؤولية الحفاظ عليه، حفاظاً على السلامة الغذائية ومصلحة أبناء عكار».

ثم ألقى نائب رئيس بلدية ببنين ـ العبدة المحامي مروان حافظة، كلمة البلدية، وشكر الجميع على «الجهود المبذولة في عكار».

وفي الختام، رحب عبد الرزاق حافظة بالحضور وشكر جهود القائمين على المشروع، وقدم للبكي درعاً تقديرية باسم «الجمعية التعاونية لصيادي السمك في ببنين ـ العبدة».

المشنوق يطلب عرض موضوع سدّ جنّة على مجلس الوزراء لاتخاذ الموقف المناسب

أعلن وزير البيئة محمد المشنوق في تصريح أنّ «دراسة الأثر البيئي التي قدمتها وزارة الطاقة والمياه عن مشروع سدّ جنة في نهر ابراهيم تؤكد على مجموعة مخاطر بيئية لا يمكن غض النظر عنها والاستمرار في الأعمال الجارية في المشروع ، ولذلك طلبنا إلى وزارة الطاقة والمياه وقف هذه الأعمال، وأرسلنا نسخاً عن تقرير الأثر البيئي والمراسلات الجارية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وإلى وزارة الداخلية ـ محافظ جبل لبنان «.

ولفت إلى أنّ «الذرائع» التي وردت في كتاب وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان وإشارته إلى أنّ تقرير الاستشاري جاء مجتزأ وغير مطابق لدفتر الشروط لا ينفي ما تضمنه هذا التقرير من تحديد المخاطر البيئية جراء إنشاء هذا السد. وكان أجدى بوزارة الطاقة أن تلاحق موضوع مخالفة الاستشاري بدلاً من تبني التقرير وإرساله إلى وزارة البيئة لإبداء الرأي فيه».

وأكد أنه وجه كتاباً إلى رئيس الحكومة تمام سلام طالباً «عرض الموضوع على مجلس الوزراء للبتّ في مسألة استمرار الأعمال في مشروع السدّ أو وقفها».

وكان وزير الطاقة آرتيور نظريان لفت إلى أنّ «الاستشاري لم يقم بالاستعانة بخبراء متجردين وغير منحازين وليس لديهم رفض مسبق للمشروع، ما أضفى على التقرير الطابع السلبي المطلق وأفرغه من أي إيجابية والتي من البديهي أن تتخطى كل السلبيات التي جرى تناولها ، فأليس تقرير الأثر البيئي سلبيات لا مكان لها من الصحة على أرض الواقع، ما جعله مداراً للشك ولا يمكن الركون إليه لتعليل أي موقف أو رأي».

وسأل: «لماذا أرسلت وزارة الطاقة والمياه هذا التقرير إلى وزارة البيئة لمراجعته، إذا لم تكن موافقة على مضمونه أصلاً ولم تُشر إلى ذلك صراحة في كتابها التي أحالت الدراسة بموجبه إلى الوزارة»؟

وأكد المشنوق «أنّ إثارة وزارة الطاقة والمياه لمصير السدود الأخرى والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه يقع في محله على عدد من الأصعدة. من هنا أهمية دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لهذه الاستراتيجية التي تمّ إعدادها في العامين –2013 2014 ونشرها (بتحفظ وزارة الطاقة والمياه) في العام 2015 ، علماً أنّ إعداد هذه الدراسة كان منصوصاً عليه في الاستراتيجية نفسها وهو أتى أيضاً تطبيقاً للمرسوم 82132012 (التقييم البيئي الاستراتيجي) مع الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة خلصت إلى عدد من التوصيات التي هي في نظرنا أساسية جداً للمضي قدماً في هذا القطاع وبطريقة مستدامة لتأمين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة على سبيل المثال لا الحصر تحديث الاستراتيجية بعد تقييمها، وتحديداً النظر في تقليص حجم برنامج السدود، تكثيف الحوار الوطني للمياه، سياسات عصرية للتعويض عن قطع الأشجار».

اللجنة الطبية في مستشفى البترون تناشد وزير الصحة تعيين هيئة إدارية موقتة

أكدت اللجنة الطبية في مستشفى البترون، في بيان حول مصير المستشفى، «أنّ القلق يزداد يوماً بعد يوم على مصير مستشفى الدكتور إميل البيطار في البترون، يُضاف إليه المزيد من اليأس والإحباط لدى العاملين في المستشفى ولدى المواطنين كافة حول هذا المصير».

ولفتت إلى أنه «بالرغم من شبه الإجماع السياسي بضرورة انتقال المستشفى من عهدة الضمان الاجتماعي إلى عهدة وزارة الصحة ورفض انتقالها إلى القطاع الخاص، ما زالت الشائعات حول الخصخصة تسير على قدم وساق وتزرع الخوف والرعب لدى أوسع الفئات الشعبية. خوف ورعب مبررين لأنّ خصخصة هذا القطاع الصحي سيحرمهم وسيحرم عائلاتهم من إمكانية حصولهم على استشفاء كريم يأخذ بعين الاعتبار إمكانياتهم المادية».

وأضاف البيان: «إنّ اللجنة الطبية في مستشفى البترون، التي أيدت الموقف المتمثل بإبقاء المستشفى في عهدة الضمان الاجتماعي ريثما تصبح وزارة الصحة مهيأة من كلّ النواحي لاستلام المستشفى، ترى اليوم قبل الغد ضرورة تبديد القلق والخوف واليأس والإحباط لدى العاملين في المستشفى والمواطنين كافة عبر خطوات عملية ملزمة يقوم بها أصحاب القرار تتمثل بعقد اتفاق موثق ومكتوب، وخصوصاً بين وزارة العمل ووزارة الصحة والضمان الاجتماعي يشكل موقفاً موحداً من شأنه أن يريح المعنيين بعدم إقفال المستشفى وعدم خصخصتها وإبقائها في عهدة الضمان الاجتماعي ريثما تكتمل كلّ الإجراءات القانونية الضرورية لانتقالها إلى وزارة الصحة، ما يضع حداً نهائياً لكل الشائعات التي تسمّم الأجواء ولكل المصطادين في الماء العكر».

وناشدت اللجنة وزير الصحة «اتخاذ القرار المناسب بتعيين هيئة موقتة لإدارة المستشفى، انطلاقاً من مبدأ ضرورة استمرار المستشفى في عملها كمرفق عام وحيوي بعيداً من التجاذبات السياسية. وبانتظار هكذا موقف ستستمر اللجنة الطبية في مستشفى البترون في مساعيها واتصالاتها وتحركاتها لخدمة هذا الهدف الإنساني النبيل».

نشاطات اقتصادية

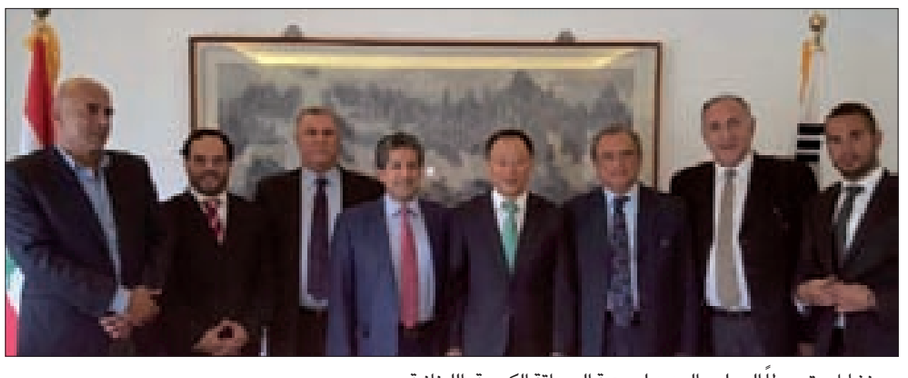

جونغ ايل متوسطاً المجلس الجديد لجمعية الصداقة الكورية ـ اللبنانية

● استقبل وزير العمل سجعان قزي وفداً من نقابة صيادي الأسماك في بيروت وضواحيها، برئاسة حنا الشواح وحضور مستشار الوزير موسى فغالي، وجرى البحث في السبل الآيلة إلى تحسين وتحصين مرفأ الصيادين في منطقة الدورة.

وأوضح الشواح أنّ «الوفد تمنى على وزير العمل التدخل لكي تُفرج وزارة الأشغال عن الأموال المخصَّصة لتحسين مرفأ الصيادين في الدورة، حيث توقف العمل فيه منذ أكثر من سنة، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بزوارق الصيادين ويعطل عملهم».

ووعد قزي، بدوره، بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية.

● يشارك وزير السياحة ميشال فرعون اليوم في افتتاح المعرض السياحي «IFTM TOP RESA» العالمي في باريس في حضور أكثر من مئة دولة، منها لبنان ضمن جناح مخصص للقطاع السياحي وطيران الشرق الأوسط ـ الخطوط الجوية اللبنانية.

ويولي فرعون أهمية كبرى «للمشاركة في هذا المعرض، كونه يؤكد الوجود السياحي اللبناني على الخارطة السياحية العالمية، ويعزّز التعاون بين لبنان والدول المشاركة في هذا المعرض على الصعيد السياحي».

● التقى حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة رئيس جمعية تجار لبنان الشمالي أسعد الحريري وجرى البحث في «مستقبل الوضع الاقتصادي في الشمال خصوصاً، ولبنان عموماً»، بحسب بيان للجمعية.

وتطرق البحث إلى «مهرجانات طرابلس التي وضعت المدينة على السكة السياحية الصحيحة، وآلية تفعيل مثل هذه المهرجانات في المستقبل».

وكان تأكيد على «ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية لأنّ المرحلة دقيقة وحساسة، وعدم وجود رئيس للبلاد يضع مستقبل لبنان في المجهول».

● زار وفد من مجلس الإدارة الجديد لجمعية الصداقة الكورية ـ اللبنانية برئاسة وليد رسامني وعضوية: أنطوان حبيب، وليد زريق، حنا زينون، طلال زياط، طلال الشامي ، جوزف صقر، السفير الكوري شوي جونغ إيل في مبنى السفارة الجديد في اليرزة.

وكانت مناسبة لتبادل التهاني بمناسبة انتخاب المجلس الجديد للجمعية وانتقال السفارة إلى مقرها الجديد، وتبادل الآراء في خصوص تعزيز العلاقات اللبنانية ـ الكورية.

لجنة محامي الطعن بقانون الإيجارات: لعدم تمرير التعديلات قبل الرجوع إلى الشعب

أكدت لجنة المحامين للطعن وتعديل قانون الإيجارات، في بيان، «موقفها مع باقي لجان الدفاع عن المستأجرين، تبني طرح الرئيس نبيه بري بشراء أو ببيع المأجور لقاء المحافظة على حقّ التعويض للمستأجر وهو الأقرب إلى الواقع في حلّ مسألة الإيجارات». وأكدت اللجنة أنّ «التعديلات من قبل لجنة الإدارة والعدل هي كارثية وتهجيرية على المواطنين والمستأجرين بعد الهرطقة القانونية والفزلكة في طرح تعديلات شوّهت القانون ومسخته».

وحذّرت من «تمرير هذه التعديلات المؤامرة من دون الاحتكام والرجوع إلى الشعب اللبناني والمستأجرين المليون لبناني الذي يتوجب الأخذ برأيهم وحمايتهم، وبرأي وبمقترحات من يمثلهم، خاصة طرح الرئيس بري»، لافتة إلى «أنّ مجلس النواب أو من سيصوّت على هذه التعديلات الكارثية من دون الأخذ بطرح الرئيس نبيه بري، يتحمّل مسؤولية الشروع بتنفيذ قانون تهجيري لشعب بكامله».

وحذر البيان من «كارثة إنسانية للبنانيين وتشريدهم من دون بديل أو خطة إسكانية، في ظلّ وجود مليوني لاجىء سوري ومليون لاجىء فلسطيني ومليون آخر من كل الجنسيات»، محمّلاً هذه المسؤولية «لبعض النواب في لجنة الإدارة والعدل التي ترتبط مصالحهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتمرير منافع كبار المالكين والمتمولين لمحاولة خلق سوليدير على نطاق لبنان يكون الشعب اللبناني المليون مستأجر الضحية الكبرى لمنافع خاصة ولبعض أصحاب المال والمشاريع المشبوهة التي سوف تهجر المواطنين والشعب وتشردهم من دون أي خطة إسكانية وقانون عاقل يوازن بين حق الملكية وحقّ السكن والذي ننادي به منذ أعوام وخاصة خلال وضع القانون المسخ والتهجيري الحالي».

من جهة أخرى، أصدرت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة بياناً ردّت فيه على بيان لجنة المحامين، مؤكدة رفضها «تخيير المالك بين بيع الملك بالقوة أو شرائه من جديد تحت واقع الضغط ومن دون رضاه، أو حتى أي طرح آخر خارج إطار القانون الجديد للإيجارات الذي باشر المالكون والمستأجرون بتطبيقه برغم حملات التحريض ودعوات التمرد على القانون النافذ التي يدعو إليها أشخاص يستغلون مواقعهم المهنية لتمديد إقامتهم المجانية على حساب عائلات المالكين وحقهم بتقاضي بدلات إيجار طبيعية».

ورأت «أنّ المؤامرة الحقيقية هي تلك التي مارستها المجالس النيابية السابقة من طريق الأحزاب والنافذين، وذلك بالسطو على أملاك المالكين في أكبر جريمة فساد لم يعرف لبنان مثيلاً لها في تاريخه منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم».

وناشدت النقابة «الكتل النيابية وضع التجمعات التي تدعي تمثيل المستأجرين عند حدّها ومنعها من نشر الأضاليل»، داعية إلى «احترام المسار القانوني الذي سلكه القانون الجديد للإيجارات من مجلس النواب إلى المجلس الدستوري الذي ردّ مراجعة الطعن بالقانون في جميع أسبابها». كما طلبت من الرئيس بري «النظر بعين العدل والعدالة إلى قضية المالكين الذي يناضلون من أجل تطبيق الدستور، واحترام حقهم بتقاضي بدلات إيجار عادلة وفق القانون الجديد النافذ للإيجارات والذي يؤمن فترة استقرار سكني للمستأجر تصل إلى 12 عاماً من تاريخ 28 كانون الأول 2014».

تابع دعاوى محالة من وزارة الصحة في حق أطباء وموظفين

أبو فاعور: لتطهير إداري لا يتساهل مع أحد

زار وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم، لمتابعة الدعاوى المحالة من وزارة الصحة في حقّ موظفين وأطباء إلى النيابة العامة المالية.

وشدّد أبو فاعور على أنّ «الإصلاح ومكافحة الفساد في الإدارات الرسمية وفي القطاع الصحي مهمة جليلة سنستمر فيها بهدف الوصول إلى إدارة خالية من الفساد ومكافحة ظواهر الفساد المستشرية إدارياً».

وأشار إلى أنّ «المعركة في مواجهة الفساد طويلة من سلامة الغذاء إلى قطاع الدواء والاستشفاء وملفات المختبرات والمستوصفات وغيرها»، مؤكداً «أهمية إطلاق حملة محاربة الفساد الإداري في كلّ إدارات الدولة كمدخل اساسي للاصلاح، فالطريق الأقرب إلى الإصلاح في المؤسسات العامة والخاصة هي تنقية نفسها بنفسها».

وأكد أبو فاعور حرصه على «فتح باب الإصلاح على مصراعيه في وزارة الصحة أولاً، وفي هذا السياق كانت إحالته 9 أطباء مراقبين على النيابة العامة المالية بعد ورود شكاوى بتقاضيهم مبالغ غير مشروعة»، مشيراً إلى أنه «لن يكون أو يستقيم إصلاح إذا استمرت ممارسات الرشوة والانتفاع غير المشروع من قبل بعض الموظفين الذين بات من الواجب شهر سيف الإصلاح في وجههم».

وأضاف: «آن الأوان أن يتوقف إذلال وابتزاز المواطنين في الدوائر الرسمية وتحت أنظار المسؤولين والدولة بل أحياناً بتغطية منهم، وإذا كان هناك من يريد أن يتغاضى أو يتسامح مع هذا الفساد فإنّ استمراره في القطاع الصحي وفي وزارة الصحة هو فضيحة لا يمكن القبول بها أو التسامح معها».

وختم أبو فاعور: «نجدّد الدعوة إلى إعمال يد المحاسبة والقضاء وصولاً إلى تطهير إداري لا يراعي ولا يتساهل مع أحد ولا يخضع لأي اعتبارات سياسية أو طائفية أو أي حمايات».

حكيم يفتتح اليوم الوطني اللبناني في معرض ميلانو الدولي

عاد وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم مساء أمس إلى بيروت، بعد افتتاحه اليوم الوطني اللبناني في معرض ميلانو الدولي يرافقه وفد رسمي، برفع علم لبنان في مركز المؤتمرات التابع للمعرض.

وحضر الافتتاح مفوض الحكومة الإيطالية برونو باسكوينو الذي ألقى كلمة تحدث فيها عن الوضع الراهن في لبنان و«الحمل الذي يتحمله جراء النزوح السوري وهو أكثر البلدان التي تتحمل عبء هذا النزوح، ونوه بلبنان لغزارة القدرات البشرية لديه وطاقاتها الهائلة مركزاً على أهمية مشاركة لبنان في معرض ميلانو الدولي 2015 التي أضافت زخماً في هذا المعرض الدولي الهام».

وألقى الوزير حكيم كلمة أكد فيها «تقديم وزارة الاقتصاد والتجارة كل الدعم للمستثمرين خلال أعمالهم في لبنان»، مشدّداً على عمل الوزارة الدائم «لزيادة التصدير عبر الديبلوماسية الاقتصادية بهدف جذب الاستثمارات والانفتاح على أسواق جديدة».

ثم قام الوزير حكيم بجولة تفقد خلالها الأجنحة المشاركة في المعرض حيث زار الجناح صفر الذي يضم العديد من الاختراعات والإبداعات الفنية، ثم جناح سيسيليا فالأجنحة الإيطالية، الفرنسية، الكازاخستانية، الإمارات العربية المتحدة، كوبا، ساحل العاج، الجناح الإيراني.

وأثناء زيارته للجناح الإيراني قدم الوزير حكيم التعزية بالشهداء الإيرانيين الذين سقطوا خلال الحجّ، مشدداً على «ضرورة تفعيل العلاقات اللبنانية ـ الإيرانية في ظلّ انفتاح السوق الإيراني على العالم»، معلناً أنه سيزور إيران خلال الأشهر المقبلة.

واختتم اليوم الوطني اللبناني في معرض ميلانو بأمسية ثقافية فنية وإبداعية بامتياز، أظهرت عمق الإبداع اللبناني أحيتها فرقة كركلا التي قدمت أحد أجمل عروضها الراقصة المسرحية «ألف ليلة وليلة» الذي حضره الوزير حكيم، السفير اللبناني في الفاتيكان جورج خوري، القنصل العام للبنان في ميلانو وليد حيدر، مدير عام وزارة الاقتصاد عليا عباس، عبد الحليم كركلا، مفوض الحكومة الإيطالية برونو باسكوينو، وعدد من مفوضي الأجنحة العربية والدولية في المعرض، ممثلون عن السلك القنصلي في ميلانو، ممثلون عن بلدية ميلانو، وفود رسمية لبنانية وأجنبية وحشد كبير من اللبنانيين المقيمين والمغتربين في إيطاليا.

احتفل الجناح اللبناني في معرض ميلانو الدولي من إظهار صورة لبنان الإبداع والاحتراف إلى العالم، حيث احتفل ليل الخميس 24 أيلول 2015، بيوم النبيذ اللبناني مع الشاعر طلال حيدر والتينور اللبناني إيليّا فرنسيس، يرافقهما الفنان التشكيلي جمال كدماني في عرض لرسم حي للوحات فنيّة راقية، في حضور مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة عليا عبّاس، القنصل العام في ميلانو وليد حيدر، رئيس نقابة صناعة النبيذ ورئيس مجلس إدارة «كسارا» ظافر شاوي وحشد من الشخصيات والوفود اللبنانية والأجنبية.

تستمر مشاركة لبنان في معرض ميلانو الدولي حتى آخر شهر تشرين الأول حيث ستتوالى النشاطات لاختتام معرض ميلانو الدولي 2015.

مواعيد

● أعلن اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة في بيان عن «إجراء انتخابات للمجلس التنفيذي من الثانية عشرة، لغاية الواحدة من ظهر الثلاثاء في العشرين من الشهر المقبل، في مقر نقابة كهرباء لبنان ـ طريق النهر في مار مخايل.

وفي حال تعذر النصاب، تجري دورة ثانية الثلاثاء في 27 المقبل، في نفس التوقيت والمكان.

على الراغبين بالترشح تقديم طلباتهم إلى أمين السر أحمد حرقوص في موعد أقصاه ظهر يوم الجمعة 16 المقبل.

شركة هاشيت أنطوان ش.م.ل.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١

الموجودات	سنة ٢٠١٤/ ل.ل.
الموجودات الثابتة الصافية	٤٣٠.٦٦٣.٠٠٠
الأصول المعدة للإستثمار (المخزون)	٣.١١١.١٩٣.٠٠٠
الموجودات المتداولة والجاهزة	٥.٨١٦.٣١١.٠٠٠
مدينون مختلفون	٥.٧١٢.٨٢٤.٠٠٠
الصندوق والمصارف	١٠٣.٤٨٧.٠٠٠
المطلوبات المتداولة	٥.١٨٣.٤٥٥.٠٠٠
دائنون مختلفون	٤.٣٦٩.٧٤٧.٠٠٠
المساهمون الدائنون	٧٥٦.٤٣٦.٠٠٠
مؤونات لتعويض نهاية الخدمة	٥٧.٢٧٢.٠٠٠
الرساميل الدائنة	٤.١٧٤.٧١٢.٠٠٠
رأس المال	١.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٤٩.٦١٧.٠٠٠
أرباح (خسائر) الدورة الصافية	٢.٤٢٥.٠٩٥.٠٠٠
المجموع	٤.١٧٤.٧١٢.٠٠٠

أعضاء مجلس الادارة:

الرئيس : أميل هنري تيان
الأعضاء : هاشيت ليفر ش.م.-أنطوان انترناسيونال هولدينغ
اميل هنري تيان - سامي بطرس نوفل
انطوان بطرس نوفل - رولان بلندن- كلير روزا
فيليب جورج ملاط
المراقب الاساسي : برايس ووتر هاوس كوبرز.
المراقب الاضافي : محمد رامز حمود

شركة مكتبة أنطوان ش.م.ل.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١

الموجودات	سنة ٢٠١٤/ ل.ل.
الموجودات الثابتة الصافية	٤.٧٣٨.٠٤٤.٢٩٩
الأصول المعدة للإستثمار (المخزون)	٩.١٧٧.٧٦١.٠٠٨
الموجودات المتداولة والجاهزة	١٣.٨٨٠.٤٠٩.٠٦٢
مدينون مختلفون	٩.٠٨٠.٥٩٩.٠٩١
الصندوق والمصارف	٤.٦٩٣.٤٢١.٢١٤
المساهمون المدينون	١٠٦.٣٨٨.٧٥٧
المطلوبات المتداولة	٢٢.٠٤٣.٤٦١.٤٧٣
دائنون مختلفون	٢٠.٨٥٦.٢٥٤.٤٥٦
مؤونات لتعويض نهاية الخدمة	١.١٨٧.٢٠٧.٠١٧
الرساميل الدائنة	٥.٧٥٢.٧٥٢.٨٩٦
رأس المال	١.٥٣٠.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي قانوني	٥١٠.٠٠٠.٠٠٠
الأرباح والخسائر المدورة	٣.٠٩٦.٣٦٨.١٩٢
أرباح (خسائر) الدورة الصافية	٦١٦.٣٨٤.٧٠٤
المجموع	٥.٧٥٢.٧٥٢.٨٩٦

أعضاء مجلس الادارة:

الرئيس : سامي نوفل
الأعضاء : أنطوان بطرس نوفل - جهاد بطرس نوفل - ميشال وديع نادروس - جورج ميشال ثابت
هنري اميل تيان
المراقب الاساسي : د.ف.ك. فيدوسيار الشرق الأوسط
المراقب الاضافي : محمد رامز حمود